دراسة تاريخية لمظاهر التهويد في شرقي القدس بين عامي (٢٠٠٠م –٢٠١٠م)

الباحث: د. ساعود جمال ساعود*

الملخّص:

أنطلق هذا البحث المعنون بـ دراسة تاريخية لمظاهر التهويد في شرقي القدس بين عامي (٢٠٠٠م –٢٠١٠م) من فرضية مفادها أنّ الإجراءات التي نفذتها "اسرائيل" في بين عامي ٢٠٠٩م– ٢٠١٠م، قد كان لها دور محوري في تكريس مظاهر التهويد التي تهدف بالدرجة الأولى إلى اتخاذ القدس عاصمة لإسرائيل، ومن ثم إضفاء الطابع اليهودي عليها ونزع الهوية العربية والإسلامية عنها؛ كجواب تخميني على السؤال الرئيسي الدائر حول مدى فاعلية الإجراءات التي اتخذتها "اسرائيل" لتهويد شرقي القدس ومنعكساتها الخارجية، ولقد هدف البحث إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف أبرزها الوقوف على الإجراءات التي أقدمت عليها "اسرائيل" في سبيل تهويد شرقي القدس، وتوضيح فيما إذا جاءت لتهويد شرقي القدس خاصّة أم تطبيقاً لمشاريع اسرائيلية ضد القدس عامّة، والعمل على تقييم الإجراءات الاسرائيلية في شرقي القدس، ومعرفة أسباب نجاح "اسرائيل" بتكريس مظاهر التهويد داخلياً وخارجياً، ومعرفة منعكسات عملية تهويد القدس على الصعيد الخارجي، مما ناقشه الباحث في خطتها البحثية للتأكّد من صحّة فرضيته الإجراءات الاسرائيلية لتهويد شرقي القدس، وتقييم فاعليتها، وأسباب نجاح

* دكتوراه في قسم الدراسات السياسية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.

"اسرائيل" بتكريس مظاهر التهويد داخلياً وخارجياً، ومنعكسات عملية تهويد القدس على الصعيد الخارجي، ومما درسه الباحث في خطّة البحث، وتوصّل الباحث في نهاية هذا البحث إلى عددٍ من النتائج الهامّه أبرزها أنّ سياسية التغريب الاجتماعي والسياسي، وإجراء مصادرة الأراضي، وجدار الفصل، وإجراءات بحق الأماكن المقدسة، وظاهرة التهويد الإداري، وما أصدرته من قرارات وقوانين ، وغير ذلك من الإجراءات كان هدفها النهائي السيطرة على القدس وتهويدها، ليثبت بذلك صحّة الفرضية التي أنطلق منها الباحث.

الكلمات المفتاحية: الاستيطان، مستعمرة، التهويد، التطبيع، شرق وغرب القدس.

A historical study of the manifestations of

Judaization in East Jerusalem between the years(2000-2010)

Saoud Jamal Saoud*

Summary :

This research, entitled a historical study of the manifestations of Judaization in East Jerusalem between the years (2000 AD - 2010 AD) was launched from the premise that the measures implemented by "Israel" in the period 2009-2010 AD, had a pivotal role in perpetuating the manifestations of Judaization that aim primarily at Taking Jerusalem as the capital of Israel, and then giving it a Jewish character and stripping it of its Arab and Islamic identity; As a speculative answer to the main question about the effectiveness of the measures taken by "Israel" to Judaize East Jerusalem and their external repercussions, the research aimed to achieve a number of goals, the most prominent of which is to identify the measures taken by "Israel" in order to Judaize East Jerusalem, and to clarify whether they came to Judaize East Jerusalem in particular, or in implementation of Israeli projects against Jerusalem in general, and work to evaluate the Israeli measures in East Jerusalem, and to know the reasons for Israel's success in perpetuating the manifestations of Judaization internally and externally, and knowing the repercussions of the process of Judaizing Jerusalem on the external level, which the researcher discussed in her research plan to ensure the validity of His

* PhD in the Department of Political Studies - Faculty of Political Science - University of Damascus.

hypothesis is the Israeli measures to Judaize East Jerusalem, and evaluate its effectiveness, and the reasons for Israel's success in perpetuating the manifestations of Judaization internally and externally, and the repercussions of the process of Judaizing Jerusalem on the external level, and from what the researcher studied in the research plan, and at the end of this research the researcher reached a number of important results, most notably that political Social and political alienation, the confiscation of land, the separation wall, measures against holy places, the phenomenon of administrative Judaization, and the decisions and laws it issued, This is one of the procedures whose ultimate goal was to control Jerusalem and Judaize it, to prove the validity of the hypothesis from which the researcher started.

Keywords: settlement, colony, Judaization, normalization, east and west Jerusalem.

أولاً: المقدمة:

احتل الصهاينة الجزء الغربي من القدس في حرب ١٩٤٨م، واستطاعت المنظمات الصهيونية وعلى رأسها الهاجانا احتلال ٧٨% من أرض فلسطين، ومن ثم قامت باحتلال جزء كبير من القدس، فسميت المنطقة التي بقيت تحت سيطرة القوات الأردنية بشرقي القدس آنذاك، والمنطقة التي احتلتها إسرائيل بغربي القدس.

تشّمل منطقة شرقي القدس جميع الأراضي في الجانب الشرقي من مدينة القدس التي كانت تحت الحكم الأردني منذ عام ١٩٤٨م بعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين، وحتى الاحتلال الإسرائيلي للمدينة عام ١٩٦٧م، وتقع ضمن أراضيها مدينة القدس القديمة التي تحوي على أقدس الأماكن للأديان التوحيدية الثلاثة الإسلام والمسيحية واليهودية مثل المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وحائط البراق (يسميه اليهود: حائط المبكى)(١)، فقد استمدت قيمتها بالنسبة لإسرائيل من اعتبارات اجتماعية ودينية وثقافية من منطلق طموحاتهم آنذاك لاتخاذ القدس عاصمةً لهم والتي لا تكتمل ملامحها ولا أهميتها وثقلها إلا بالسيطرة على الجزء الشرقي.

وفيما يتعلّق بظاهرة التهويد فقد بدأت "إسرائيل" بعد عام ١٩٧٦م بتغيير ملامح القدس الشرقية من عربية إسلامية إلى يهودية وإلى منطقة فصل بين الفلسطينيين بعد أن كانت عاصمتهم السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، وحلقة وصل بين أجزاء فلسطينيين وبقية دول العالم العربي والإسلامي، حيث خططت ونفّذت العديد من الإجراءات في شرقي القدس بقصد التوسّع والتمدّد وضم

أكبر قدر منها لصالح غربي القدس، فشملت هذه الإجراءات مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونادراً ما تركت منفذاً تستطيع من خلاله أن التأثير على الأرض والشعب الفلسطينيين، في محاولة منها لتنفيذ مشاريعها حول فلسطين عامة والقدس خاصّة، والتي أردت بها الوصول إلى جملة من الأهداف، والتي تقطف نتائجها في الوقت الحاضر، ومن هذا المنطلق جاء البحث ليدرس ويقيّم مدى فاعلية ما تم تنفيذه من إجراءات في شرقي القدس، والتي شكّلت فيما بعد أساساً لجملة من التغيّرات والإجراءات المحورية فيما يخص وضع القدس ككل.

ثانياً: مشكلة البحث وأهميته:

عملت "إسرائيل" للسيطرة على القدس ككل ولكن احتلالها لغربي القدس سبق احتلالها لشرقيها ومن منطلق سعيها للسيطرة الكاملة على القدس، فقد عملت على تهويد شرقي القدس عبر وضع جملة من الخطط والمشاريع مسبقاً، ومن ثم تنفيذها على شكل إجراءات عملية من خلالها لتكريس سائر مظاهر التهويد من إداري ديني واجتماعي وسياسي وديمغرافي بالشكل الذي قاد بالنهاية إلى السيطرة عليها كلياً وصبغها بالطابع اليهودي والقضاء على الطابع العربي الإسلامي لها نسبياً؛ الأمر الذي أفسح المجال للجهود الإسرائيلية المتمثّلة بالسعي لاعتراف بالقدس كعاصمة ودفع دول العالم للتطبيع معها، وهذا ما يحتاج بنظر الباحث إلى عرض

لهذه الإجراءات ومفرزاتها مقارنةً بأهدافها بغرض تقييم فاعلية هذه الإجراءات، ومن هنا جاء البحث لإيجاد جواب على السؤال الرئيسي المتمثّل بما يلي:

ما مدى فاعلية الإجراءات التي اتخذتها "إسرائيل" لتهويد شرقي القدس ومنعكساتها الخارجية؟

ثالثاً: أهمية البحث:

فرضية البحث: أولاً: الأهمية النظرية:

تتعدد الدراسات والبحوث التي تتناول الشأن الفلسطيني سواء بالفترة المعاصرة أو الماضية التي تبرز أهميتها بكونها تشكّل سلسلة متكاملة ومتناسقة للمحلل والباحث السياسي تساعده في فهم العقلية الإسرائيلية بالتعامل مع الملف الفلسطيني بشكل خاص ومع القضايا السياسية بشكل عام عندما يتعلّق؛ الأمر بخططها لما تريد الحصول عليه، لذا إنّ هذا البحث إسهام نظري إضافي للرصيد الأكاديمي العالمي كونه يستند في طريقة البحث إلى المنهجية العلمية أو القوانين الأكاديمية، رغم كون البحث أقرب إلى وثيقة تاريخية، تدون الإجراءات الإسرائيلية حول القدس الشرقية، وفي هذا أهمية من الناحية النظرية خصوصاً أن القانون الأكاديمي أملى على الباحث توثيق المعلومات والوقائع التي تؤهل البحث ليكون معتمداً كمرجع من قبل الباحثين في المجال الفلسطيني.

ثانياً: الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العلمية للبحث بمحاولته الاستناد لما كتب من مراجع عربية وعبرية عن الخطوات الإسرائيلية في شرق القدس باتجاه تحقيق الحلم الإسرائيلي المتمثّل بالسيطرة على القدس ككل، ولقد تم استعراض هذه الخطوات وشرح ما أمكن ، ورغم أنّ البحث يتناول مرحلة تاريخية محدّدة إلا أنّ ذلك لا يقلل من قيمته ولا يحرمه طابع الجدّة والأصالة العلمية لكونه تسليط للضوء على الفترة التاريخية التي مهّدت للواقع الراهن.

ثالثاً: أهداف البحث وأسئلته:

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

١. الوقوف على الإجراءات التي أقدمت عليها "إسرائيل" في سبيل تهويد شرقي القدس.
٢. توضيح الأساس النظري الذي اعتمدته اسرائيل فيما قامت به من إجراءات إسرائيلية لتهويد القدس عامة وشرقيها خاصّة.
٣. العمل على تقييم إجراءات تكريس التهويد في شرقي القدس.
٤. ومعرفة أسباب نجاح "إسرائيل" بتكريس مظاهر التهويد داخلياً وخارجياً.
٥. معرفة منعكسات عملية تهويد القدس على الصعيد الخارجي.

تساؤلات البحث:

١. ما هي الإجراءات التي أقدمت عليها "إسرائيل" في سبيل تهويد شرقي القدس؟
٢. ما هو الأساس النظري للمشاريع الإسرائيلية ضد القدس عامّة؟
٣. ما تقييم المساعي الإسرائيلية لتحويل التهويد إلى واقع عملي في شرقي القدس ؟
٤. هل نجحت "إسرائيل" بتكريس مظاهر التهويد داخلياً وخارجياً، وما هي أسباب نجاحها؟
٥. ما هي منعكسات عملية تهويد القدس على الصعيد الخارجي؟

رابعاً: فرضيات البحث وحدوده:

ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسية مفادها:

إنّ الإجراءات التي نفذتها "إسرائيل "في الفترة الممتدة من تاريخ السيطرة على شرقي القدس خصوصاً الفترة الممتدة بين عامي (٢٠٠٩م- ٢٠١٠م)، وما أعقبها من فرزات قد كان لها الدور المحوري في تكريس مظاهر التهويد التي تهدف بالدرجة الأولى إلى اتخاذ القدس عاصمة "لإسرائيل" ومن ثم إضفاء الطابع اليهودي عليها ونزع الهوية العربية والإسلامية عنها.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: يدرس هذا البحث بالفترة الممتدة بين عامي (٢٠٠٠م-٢٠١٠م) نظراً لأهميتها باعتبارها المرحلة التأسيسية لعملية التهويد، ومفرزاتها على الحقبة الزمنية التي تلت عام ٢٠١٠م لغاية عام ٢٠١٧م؛ العام الذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي دولاند ترامب أنّ القدس عاصمة "لإسرائيل"، وما تبع ذلك من نقل للسفارات، وتطبيع بعض الدول العربية العلني مع "إسرائيل".

الحدود المكانية: دولة فلسطين العربية.

خامساً: مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

أولاً: القدس: غربي وشرقي القدس: من المعروف في كحقيقة تاريخية تناقلتها ودونتها غالبية الأدبيات السياسية أنّه في حرب ١٩٤٨م استطاعت المنظمات الصهيونية وعلى رأسها الهاجانا احتلال 78%من أرض فلسطين، وقامت باحتلال جزء كبير من القدس، فسمّيت المنطقة التي احتلها العدو بغربي القدس والمنطقة التي بقيت تحت سيطرة القوات الأردنية بشرقي القدس.

ثانياً: القدس الشرقية والقدس الغربية: هو المصطلح المستخدم في الأدبيات الصهيونية تكريساً للنزعة الانفصالية ولكي تخلق نفسياً إحساساً وتصوراً وهمياً بأنّ القدس مقسومة إلى قسمين شرقي وغربي، وهذا ما عملت عليه "إسرائيل "وتحاول ترسيخه، ولكن هذا المصطلح مرفوض في الأدبيات السياسية الفلسطينية وعند الدول الصديقة والحليفة لفلسطين وشعبها.

ثالثاً: مظاهر التهويد: جملة المساعي الإسرائيلية لإضفاء الهوية اليهودية على جميع جوانب الحياة في القدس شرقيها وغربيها وإزالة معالم الهوية الإسلامية والعربية عبر تنفيذ سلسلة من الممارسات الهادفة والمنظمة والمسيسة من قبيل تهجير الفلسطينيين ومصادرة الاراضي ونقل للمؤسسات والبلديات الإدارية وبناء المستوطنات وتهويد الثقافة والتعليم فيها بغرض التوسّع، وضمها للقدس الغربية بهدف السيطرة على القدس ككل.

رابعاً: الاستعمار الاستيطاني: يتفق الباحث مع المعنى الشائع الذي هو الاستيلاء على الأرض واستغلال سكانها، واقتلاعهم من أراضهم وديارهم بالإبادة أو التهجير، فهو يحول البلاد التي يستعمرها إلى " أرض بلا شعب" ليجعلها أرضا خالصة له من دون أهلها، وهذه الحالة بالنسبة لإسرائيلية تعتبر منطلقاً وهدفاً على حد سواء.

خامساً: المستوطنات: حسب التعريف الشائع بين الباحثين عموماً هي توسّع استعماري قائم على مبدأ الانتشار العمراني لأبنية سكنية للإسرائيلي حلى حسان المساحات المملوكة للشعب الفلسطيني.

سادساً: الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: يوسف قاسم، أثر الحرب النفسية على الذات الفلسطينية، رسالة ماجستير، فلسطين: كلية الآداب في جامعة بيرزيت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

تتألف هذه الدراسة من ستة فصول تحدّث في الفصل الأول عن صورة الفلسطيني في الاستعمار الصهيوني، ثم تحدّث في الفصل الثاني عن الحرب

النفسية ووسائلها وألياتها وأهدافها، ومن ثم ذهب في الفصل الثالث إلى الحديث عن الأساطير الصهيونية والمجازر لنفي الأخر، وفي بقية الفصول عالج الباحث آليات الحرب النفسية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني من قبيل بث الشائعات وقلب المفاهيم والحصار الاقتصادي والحواجز وسياسة هدم المنازل والقتل المستهدف وغير ذلك من الأليات، ثم ناقش الباحث وسائل الحرب النفسية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني فيما حدّده باستخدام المنشورات والملصقات، ومكبّرات الصوت وغير ذلك ممّا أرتأه الباحث يوسف قاسم في بحثه المعد لنيل شهادة الماجستير.

يختلف هذا الباحث مع يوسف قاسم في رسالته هذه من عدّة نواحي، فمن ناحية الإشكالية التي طرحها حول أثر أليات ووسائل الحرب النفسية التي شنتها "إسرائيل "على الشعب الفلسطيني في الأعوام التي أعقبت عام ٢٠٠٠م، على عكس هذا البحث الذي يدور حول التساؤل فيما إذا حققت الحرب النفسية الإسرائيلية الغايات المرجوة منها أم لا، ومن ناحية الفرضية فهناك خلاف بين فرضية البحث الحالي وفرضية الباحث يوسف قاسم التي تنص على موجود منهجية واضحة المعالم تعتنقها "إسرائيل "في حروبها النفسية على المستويين الخاص والعام، في حين أن فرضية الباحث تدور حول نجاح "إسرائيل "في تحقيق أهداف الحرب النفسية ضد الشعب الفلسطيني.

كما أن للباحث انتقادات لرسالة يوسف قاسم منها استرساله في ذكر أليات ووسائل للحرب النفسية الإسرائيلية في النموذج الفلسطيني أغلبها ذو أهمية ثانوية، كما أنّه

لم يذكر نهائياً الأثار التي نتجت عن الحرب الإسرائيلية النفسية ضد الشعب الفلسطيني، حيث أقتصر على عمله الأكاديمي على العرض دون الخروج بنتائج هامّة علماً أنّ هناك إجماع بين الباحثين والأكاديميين عليها.

ثانياً: عليان الهندي، مستقبل القدس الشرقية وفق الرؤية الإسرائيلية، جامعة النجاح، هيئة التوجيه السياسي والوطني، الطبعة الأولى: ٢٠٠٩م.

تكّلم الباحث في مقدمة كتابه عن التغييرات التي شهدتها القدس في عامي ١٩٤٨م وما تلاها عام ١٩٦٧م من الناحيتين الجغرافية والديمغرافية، كما تناول ما سمّاه الإجراءات الإسرائيلية في القدس من قبيل القرارات والقوانين والمستعمرات وطرق السكك الحديدية وجدار الفصل، والإجراءات بحق الأماكن المقدسة، وحل الدولتين ونقل المؤسسات، ومن ثم قدّم رؤية مستقبلية حول وضع القدس. وفي خلاصة هذا البحث المؤلف من (٢٤) صفحة؛ أغلب مراجعها عبرية، توصّل إلى العديد من النتائج تدور بأغلبها حول محورية القدس ومكانتها، وما يتوجب على العرب القيام به من دعم ومعاضده، والجدير بالانتباه أن هذا البحث رغم إيجابياته لا يسلم من النقد، حيث تتمحور أغلب الانتقادات حول استهلاله للبحث بالسرد الشفوي للأهداف والمطامع الإسرائيلية في القدس الشرقية، حيث وضعها دونما أي شرح أو تمهيد بشكلٍ يجعل القارئ يتساءل فيما إذا كان البحث حقيقي أم لا ؟! لأنّ معرفة الأهداف تأتي بناء على الخلاصات التي يتم التوصّل إليها بعد دراسة الإجراءات التي قام بها، ولكن بشكلٍ عام يعتبر هذا المرجع من أكثر البحوث دقّة وتفضيلاً التي تناولت بشكلٍ موسع الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية والتي لها أهدافها الاستراتيجية الطويلة الأمد.

ثالثاً: كتاب للباحث العبري لإيلان بابي ، بعنوان: عشر خرافات عن إسرائيل، صدرت الطبعة الأولى بعام ، ٢٠١٧م.

ينقسم الكتاب إلى ثلاث أجزاء مقسّمة إلى عشر فصول وخاتمة عن الكيان الاستعماري في القرن الواحد والعشرين ، يدحض الكاتب جملّة من الأفكار المتعلّقة بالهوية الإسرائيلية ويتصدّى لعشر خرافات يعرضها الكيان الصهيوني كأنّها ثوابت وهي خرافة الأرض الخالية، اليهود كانوا شعباً بلا أرض، الصهيونية هي اليهودية، الصهيونية ليست حركة استعمارية، الفلسطينيون غادروا وطنهم طوعاً، حرب عام ١٩٦٧م فرضت على "إسرائيل"، "إسرائيل "الدولة الديمقراطية" الوحيدة في الشرق الأوسط، خرافات أوسلو، مأساة غزة سببها حماس، حلّ الدولتين هو السبيل الوحيد للسلام، ومن أهم هذه الخرافات أن الفلسطينيون غادروا وطنهم طوعًا، إذ قام الكاتب بتفنيد هذه الأسطورة بالقول إنّ قيادات الحركة الصهيونية والداعمين لها لم يتمكنوا من تخيّل تطبيق مشروعهم الاستيطاني بنجاح إلى بالتخلص القسري من السكان الأصليين إما بالاتفاق أو بالقوة، ويؤكّد الكاتب أنّ القرى الفلسطينية المدمرة حتى يومنا هذا لا تزال شاهدًا على التدمير والممارسات التي لجأت لها عصابات الاحتلال بحق الفلسطينيين، وهنا لا بدّ من القول بأنّ الكاتب العبري لإيلان بابي قد سجّل موقفاً إنسانياً وسياسياً خالداً قل نظيره في الوسط العبري، ومما يذكر بحقه أنّه تعرّض لكثير من النقد في "إسرائيل" بسبب تأييده لحقوق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال، وقد تم إدانته من قبل الكنيست عام ٢٠٠٨م قبل أن يغادر "إسرائيل "بعدها.

وعلى العموم تأتي أهمية هذا الكتاب – بالاتفاق مع النقّاد – بالتحديد دون غيره كون كاتبه إسرائيلي الأصل وليس عربيًا، بالتالي فإن الطعن في مصداقيته

يكون أكثر صعوبة ولا يستند على شماعة الأصل والانحياز، فضلًا عن أن كثير من العرب قد وقعوا في فخ هذه الخرافات وهو الأمر الذي استوجب الوقوف عنده لتنوير بعض النقاط المظلمة في توقيتٍ صعب تحياه المنطقة العربية بأكملها وهي أحوج فيه للتوحّد والرؤية الواضحة الشاملة تجاه القضية الفلسطينية.

رابعاً: إضافة إلى ما سبق هنالك دراسة بعنوان: "**الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية**"، يشترك مع الدراسات السابقة بكونه يبحث في الممارسات الصهيونية في شرقي القدس وما قامت به من خطوات لتكريس الطابع اليهودي على حساب الطابع العربي الإسلامي، ولقد استفاد الباحث من هذه الدراسة بشكلً كبير لا سيما بخصوص الإجراءات الإسرائيلية الهادفة أنداك في بدايات الألفية إلى التأسيس ومن ثم التكريس لمرحلة تهويد القدس، علماً تتسم هذه الدراسة بالعمق رغم قلة المعلومات الموثقة حول البحث.

سابعاً: منهجية البحث وإجراءاته:

١ – المنهج التاريخي:

يشير المنهج التاريخي إلى دراسة المعلومات والحقائق التي تضمنتها السجلّات والوثائق كما يهتم بدراسة الأحداث والظواهر الحاضرة والرجوع إلى ماضيها، وضمن هذا السياق تم استخدم المنهج التاريخي للرجوع إلى تاريخ مشكلة القدس ككل وتاريخية التدرّج في اجراءات التهويد المتعلّقة بشرقي القدس، ومن ثمّ تقصّي ارتدادات عمليات التهويد على المواقف الخارجية للدول؛ الأمر الذي أوجب استخدام المنهج التاريخي كأسباب إضافية على كون البحث يدرس فترة زمنية محدّدة.

٢- المنهج الوصفي التحليلي:

يختص هذا المنهج بدراسة المشاكل التي تقع ضمن مجال العلوم الإنسانية، وهو في حقيقة الأمر طريقة من طرق التحليل والتفسير بأسلوب علمي من أجل الوصول إلى تفاسير معيّنة لمشكلة اجتماعية ما، ولكن هنا التعامل مع ظاهرة وأحداث ووقائع، لذا هنالك حاجة لمنهج التحليل ذلك لتوضيح أهداف التهويد ومفرزاته السلبية على شرقي القدس، وتقييم فاعلية الإجراءات الإسرائيلية لتكريس مظاهر التهويد، ومن ثم تحليل فيما إذا نجحت "اسرائيل" أم لا بتكريس هذه المظاهر وتأثير ذلك على عملية التطبيع مع "اسرائيل".

ثامناً: خطة البحث:

أولاً: مرحلة التخطيط للسيطرة على القدس وتهويدها.

ثانياً: حيثيات تكريس مظاهر التهويد في شرقي القدس.

ثالثاً: تقييم فاعلية الإجراءات الإسرائيلية في شرقي القدس.

رابعاً: أسباب نجاح إسرائيل بتكريس مظاهر التهويد داخلياً وخارجياً.

خامساً: منعكسات عملية تهويد القدس على الصعيد الخارجي.

أولاً: مرحلة التخطيط للسيطرة على القدس وتهويدها:

تميزت عملية السيطرة على القدس وتهويدها بمرحلة سابقة أتسمت بوضع المشاريع والخطط لكيفية السيطرة والتهويد، والتي غلب عليها تعدّد الخلفيات

السياسية والفكرية لأصحابها، وتفاوت الآراء وأحياناً تضاربها، والتي شكّلت بعد تبلورها وتبنيها من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الأساس الفكري والسياسي الذي استندت عليه هذه الإجراءات الإسرائيلية للسيطرة على القدس وتهويدها، والتي تم نقلها فيما بعد التخطيط موضع التنفيذ، فترتب عليها العديد من المفرزات السلبية التي ترتب على تطبيقها بالنسبة للأرض والمواطن الفلسطينيين لا سيما موضوع البحث شرقي القدس، فكان من باب المنطق عرض أبرز هذه المشاريع كما وضعتها العقلية الإسرائيلية، ومن ثم إبداء الباحث لرأيه في الموضوع وفق الشاكلة الآتية:

أولاً: مشروع ألون :

عبارة عن مشروع يفرض تسوية إقليمية اقترحه هيغ آلألون على مجلس الوزراء الإسرائيلي مباشرة بعد انتهاء حرب حزيران ١٩٦٧م ، حدد المشروع منطقة غور الأردن من نهر الأردن وحتى المنحدرات الشرقية لجبال نابلس وجنين لتبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وكذلك الأمر بالنسبة لمنطقة القدس وضواحيها ومنطقة الخليل، وأثار المشروع معارضة شديدة من قبل قطاعات واسعة بما فيها الحكومة (١)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشروع لم يُصادق عليه إطلاقاً داخل وخارج مجلس الوزراء الإسرائيلي، والأسباب برأي الباحث تكمن في، مطالبته بإرجاع أراضي واسعة الضفة الغربية إلى السلطة الأردنية، وإعادة سيناء إلى مصر رغم دعوته للاحتفاظ بالساحل الجنوبي الشرقي لسيناء من إيلات وحتى شرم الشيخ تحت السيطرة الإسرائيلية.

عموماً يجسد مشروع ألون الرؤية السياسية لهذا السياسي التابع لحزب العمل الذي استمر لغاية ١٩٧٧م حيث خسارته أمام تكتل الليكود لحل الصراع الإسرائيلي العربي – الفلسطيني، وتتبع خطورة هذه الرؤى التي تترجم في مشاريع من خطورة تبنيها من قبل الحكومات المتعاقبة وتطبيقها على أرض الواقع، الأمر الذي قد ينجم عنه نتائج كارثيه على الجانب الفلسطيني.

ثانياً: مشروع فوخمان :

وضعه البروفيسور أبراهام فوخمان وقد تضمّن خطة استيطانية تقوم على خطين متوازيين أولهما إقامة عدد من الكتل الاستيطانية الهائلة في مناطق فلسطينية آهلة، وثانيهما إقامة عدد كبير من المستوطنات الصغيرة والمتناثرة على أكبر مساحة أرض ممكنة، ووفق ما أعلنه حول مشروعه من أهداف ظاهرية، فإنّ الهدف المركزي لهذا الخط – وفق مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، هو توطين مليون يهودي في مئة موقع في مختلف أنحاء الضفة الغربية، وذلك في مواقع على طول الطريق الرئيسي الممتد من نابلس إلى الخليل، عبر القدس وعلى طول الطريق التي تربطه بالسهل الساحلي في الغرب، وبغور الأردن في الشرق(٢).

يمكن للباحث التعقيب على هذا المشروع أن أفكاره تركت تأثيرها على الحكومات الإسرائيلية لا سيما في فترة حكم الليكود ١٩٧٧م– ١٩٨٤م، الذي تميز

كما تميّز عهدهم بعدّة مميزات أهمها تصاعد الاستيطان لفرض وقائع جديدة على الأرض، وتصاعد دور ثقل رأس المال الخاص في مجمل النشاط الاستيطاني والجدير بالذكر أنّ شارون إبّان توليه منصب وزير الزراعة في حكومة الليكود، تبنّى مشروع العمود الفقري المزدوج/ مشروع فوخمان، والذي يدعو إلى إقامة عمودين فقريين من المستوطنات في فلسطين.

ثالثاً: مشروع دروبلس :

قدّم هذا المشروع متتياهو دروبلس، رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية، وذلك سنة ١٩٧٨م، ويقوم المشروع على عدد من المبادئ أولها أن الاستيطان في مختلف أنحاء أرض "إسرائيل" هو من أجل الأمن وحق لليهود وثانيها يتم توزيع المستوطنات على كتل استيطانية مترابطة، لتطوير وسائل إنتاج وخدمات مشتركة، وثالثها عدم الاقتصار على توزيع المستوطنات حول (الأقليات) السكانية الفلسطينية بل بينها أيضاً وأهم الكتل التي تحدّثت عنها خطة دروبلس كتلة أدوميم شرقي القدس، وقد قدم دروبلس أيضاً خطة تطوير القدس الكبرى سنة ١٩٨٤م، والتي تهدف إلى مضاعفة عدد السكان اليهود في منطقة القدس الكبرى خلال ٢٥ عاماً(٣).

بالمجمل تعدّدت المشاريع الإسرائيلية التي تناولت القدس والتي لا يتسع المقام للخوض فيها بالتفصيل ومنها مشروع الطريق الثالث الذي أكّد على أن للقدس الكبرى ومحيطها (معاليه أدوميم وغوش عتصيون وجفعات زئيف) تحت السيادة الإسرائيلية، وذلك ضمن خطتها المقترحة للتسوية الدائمة في الضفة الغربية، وكذلك خطة الخطوط الحمراء والتي كشف النقاب عنها في شهر كانون الثاني

١٩٩٧م، والتي تضمنت ما تعتبره "إسرائيل" خطوطاً حمراء بالنسبة لإعادة انتشار الجيش "الإسرائيلي" في الضفة الغربية.

رابعاً: مشروع "إسرائيل "الكبرى:

يحض هذا المشروع على طمس الطابع العربي والإسلامي للقدس، واستبداله بصبغة يهودية عبر إقامة المنشآت المدنية والعسكرية، وإنشاء المتاحف الصهيونية وشق الأنفاق وبناء الكنس وهدم الأحياء العربية وتهجير أهلها منها بصورة أو بأخرى، والتخطيط لمشاريع جديدة تؤدّي إلى السيطرة الكاملة على البلدة القديمة بل والتوسّع خارج الحدود التاريخية للمدينة وضم ١٧٠ كم٢ من الأراضي الفلسطينية إلى القدس، وإحاطة القدس بالحواجز الأمنية وأبراج المراقبة وإغلاق جميع المؤسسات الفلسطينية، وإبعاد أهم الشخصيات ذات الشعبية والحضور في المدينة المباركة، وفي ١٩٦٧/٦/٢٧م أقر الكنيست ثلاثة قوانين خاصة بالقدس والأماكن المقدسة، وهي(٣):

١. تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس بكاملها.
٢. توسيع حدود بلدية القدس، ودمج منطقة القدس الموحدة من شمال قلنديا وحتى صور باهر جنوباً ضمن بلدية القدس وحل المجلس العربي للبلدية.
٣. إصدار قانون حماية الأماكن المقدّسة الذي يقر بحرية الوصول إلى هذه الأماكن لكل الأديان، لكنه لم يطبق على أرض الواقع.

بالمجمل مشروع "إسرائيل " الكبرى هو مشروع تهويد القدس فعلياً منذ اليوم الأول لاحتلالها عام ١٩٦٧م، ولقد طبق هذا المشروع بحذافير ما نص عليه من قبيل تصنيف منطقة غور الأردن كمنطقة عسكرية، وتوسيع حدود بلدية القدس،

وتوحيد شطري المدينة الغربي والشرقي، وإنشاء حي يهودي على أنقاض جزء من حي المغاربة، وعزل الأحياء العربية بعد إعادة رسم حدود المدينة، **وبالنتيجة بعد دراسة هذه النماذج، والتي هي جزء من منظومة من المشاريع فإنّه بإمكان الباحث إبداء الملاحظات حولها وفق ما يلي:**

١. تمحورت المشاريع الإسرائيلية حول خمسة مواضيع أساسيه تمثّلت بالأمن وتأمين المياه والحدود وبناء المستوطنات، والتشديد على القدس ومحورية أهميتها بالنسبة لـ "إسرائيل ".

٢. إنّ التوسّع والأمن كان الأساس الذي بُنيت عليه أغلب المشاريع مع الحرص الشديد على الطابع الهوياتي لـ"إسرائيل "المتمثّل في الطابع اليهودي.

٣. تضمين هذه المشاريع ضمن برامج سياسيه للحكومات السياسية المتعاقبة والعمل على تحويلها لواقع عملي لتكون بذلك أساساً وموجّه سياسياً وفكرياً وعملياتياً.

٤. إنّ المشاريع الإسرائيلية تُدرج بأغلبها ضمن الجهود السياسية التي احتلت جانباً من مناقشات الكنيست، ولم يتم النظر إليها كجهد فكري أو مساهمات نظرية، بل تم أخذها على محمل الجد.

٥. اتصفت بأغلبها بالطابع التوسعي ومخالفة للقوانين المحلية والدولية واستخدام القوة والاستنجاد السياسي بالدول الكبرى، وتجاهل الانتقادات الدولية التي لم تخرج عن الإطار النظري.

٦. وأخيراً، وأتفق مع ما نقله الباحث عبدالله زماري نقلاً عن الباحث أحمد الأطرش في كتابه (جغرافيا الاستيطان) أنّ:" الاستيطان يتعارض وأية إجراءات من شأنها تغيير الوقائع على الأرض مع القوانين والمعاهدات والقرارات الدولية، مثل البنود ٤٩ و ٥٣ و١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن التي تدين الاستيطان وتؤكد على عدم شرعيته، مثل القرارات ٤٤٦ و٤٥٢ و٤٦٥، وآخرها قرار ٢٠١٦/٢٣٣٤م" (٤).

بالمجمل هذه المشاريع هي بحث في الكيفية التي يتحقق بها الأمن والأمان لـ "إسرائيل "وبغض النظر عن عدد المستوطنات وموضوعها، فإنّ الهدف من سرد عددها وموضوعها أن تصب في بوتقة الأمن، فكل إجراء يحقق الأمن والأمان ل"إسرائيل "ويضمن سلامه شعبها واستمرارها بدون أي تهديدات هو مشروع سياسي بالنسبة للحكومة الإسرائيلية، وعلى هذا الأساس فإنّ "إسرائيل "شهدت الكثير من المشاريع من منطلق حاجاتها والتهديدات التي واجهتها والتي من المحتمل أن تواجهها مستقبلاً.

ثانياً: حيثيات تكريس مظاهر التهويد في شرقي القدس.

منذ قيام "إسرائيل "على الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨م مروراً بعام ١٩٦٧م هذا العام المفصلي في تاريخ الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، فقد عمدت "إسرائيل "على التخلص من العديد من الوضعيات الجغرافية والإدارية والسياسية والاقتصادية، التي كانت قائمة والعمل على خلق وضعيات جديدة عبر سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى إقامة مظاهر التهويد ومن تكريسها، بالشكل الذي يمكن

الإسرائيلي من السيطرة عليها جغرافياً من الناحية المادية الصلبة من جهة واستبدال الجسد المعنوي بكل أشكاله بجسد يهودي أخير بدءاً من الجسد الثقافي والديني والاجتماعي من ناحية أخرى، وفيما يلي سيتم تناول هذه لإجراءات التي أسست للتهويد وكرسته من منظور الباحث وفق ما يلي:

أولاً: التغريب الاجتماعي والسياسي:

تقوم هذه السياسية على محض استنتاج مبني على الممارسات الإسرائيلية مفاده القيام بمجملة من الممارسات الغير إنسانية واللاشرعية قانونياً ولا سياسياً ضد المواطن الفلسطيني على أن يتم ربطها بالواقع الاجتماعي بحيث ينجم عنها أثار اجتماعية وسياسية سلبية تخدم العنصر الإسرائيلي واليهودي على حساب العنصر البشري العربي المسلم.

إن الأدلة كثيرة على هذه السياسية فوفقاً لما نشره مركز المعلومات الفلسطيني، فقد تعاملت "إسرائيل "مع سكان القدس الشرقية على أساس أنهم مهاجرين إلى "إسرائيل "من غير اليهود وليسوا مواطنون أو أنهم أصحاب الأرض الأصليين ، وفي سبيل ترسيخ هذه السياسية كحالة نفسية واجتماعية، فقد تم تنفيذ سلسلة من الإجراءات التي تصب في خدمة هذا الغرض ، ومثال هذا عندما قررت حكومة "إسرائيل "في عام 2003 م(٥)، وقف لم شمل العائلات الفلسطينيين في دولة "إسرائيل "وفي القدس الشرقية، وتم تنفيذ القرار رغم ما اعتبرته مؤسسات حقوق الإنسان خرقا أساسيا لحقوق المواطنين الفلسطينيين في مناطق1948 م والقدس الشرقية، وبعدما رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا تشريع القانون، سمحت للحكومة

وتحت مبرر الاعتبارات الأمنية تمديد القانون عاما بعد آخر، والمثال الأخر على هذه الحالة صدور أوامر بسحب الجنسية من 8269 مقدسي حتى عام 2006 أي أكثر من 3% من سكان القدس الشرقية(*)، حيث معاملة المواطن الأصلي كغريب ليس له حقوق، وحرمانه من أبسطها وفق القوانين المحلية والدولية، والحرص على استبدال الهوية والانتماء، وإحلال عنصر بشري مكان الأخر والمغاير للعنصر البشري الفلسطيني سياسياً ودينياً واجتماعياً، وفقاً لأسلوب القوة السياسية والعسكرية، ليتضح أن هذا الفعل هادف، وهو سياسة بحد ذاتها، ولا تراجع عنه، والدليل أن أخر هذه الإجراءات كان عام ٢٠٠٨م- ٢٠٠٩م، حيث فقد ٤٥٧٧ مواطناً من سكان القدس الشرقية حقهم في الإقامة في المدينة (٦)، اثر قرار لوزارة الداخلية الإسرائيلية سحب هوياتهم، وحرمانهم من حق الوجود داخل القدس أو أي مكان أخر يتبع للسيطرة الإسرائيلية، والغريب ان هذه السياسة تتسم بالاستمرار لغاية الوقت الراهن.

ثانياً: سياسة التدمير السكني الممنهج:

تقوم هذه السياسة عل تدمير المباني السكنية أيا كان موقعها وهويتها تبعاً لخطورتها على أمن "إسرائيل "من جهة و لضرورتها من جهة أخرى، وغالباً ما يأتي هدم المباني السكنية بنية التوسع العمراني جغرافياً من قبل العنصر اليهودي على حساب المساحة الجغرافية العربية، الذي ينجم عنه زيادة المساحات المسيطر عليها إسرائيلياً، وخلل في تركيبة السكان لصالح اليهود، وفي حدّه الأدنى معالجة أي خلل ديمغرافي ناجم عن تفوق العرق العربي لصالح الموازنة مع العرق

اليهودي، هذا ولقد تناول مركز المعلومات الفلسطيني ظاهرة التدمير السكني الممنهج في القدس الشرقية، مؤكداً أنّ السياسة الإسرائيلية عمدت إلى هدم البيوت والمنشآت الفلسطينية بهدف المحافظة على ما تسميه " التوازن الديموغرافي" في القدس الشرقية، وهو الأمر الذي أشرنا إليه في تعريف سياسة التدمير الممنهج، والشواهد كثيرة على تنفيذ هذه السياسية منها ما حدث بين عامي 1967 – 2008 م ، حيث أكثر من 8500 مسكن بما في ذلك هدم حي المغاربة بعد أيام قليلة من احتلال المدينة في ١١ /حزيران /1967 بما فيه من بيوت ومدارس ومساجد ومنشآت بلغ عددها(135) مبنياً(٧).

تستند هذه السياسة على حجج ومبررات مشكك بصحتها من قبيل عدم الترخيص، واشتراط الحصول على شهادة الطابو، أو وكالات دورية بين الورثة ، ولكنها تمنح الإسرائيلي الحق من وجهة نظره للتدمير وإزالة مباني وبناء أخرى لصالحه، والشواهد كثيرة منها ما ذكره مركز المعلومات الفلسطيني مثلاً إدعاء "إسرائيل "أن أكثر من % 85 من البناء العربي بعد عام 1967 تم من دون ترخيص مما يعني أن هناك 20 ألف منزل فلسطيني في القدس معرضة للهدم بحجة عدم الحصول على تصاريح بناء، وهو الأمر الذي بدأت جهات إسرائيلية متعددة المطالبة بتنفيذه، ومثال أخر ما قامت به مجموعات المستعمرين وبدعم حكومي من السيطرة على أكثر من 70 منزل في القدس الشرقية من **١٩٩٧م – ٢٠٠٥م(٨)**.

وعلى العموم قادت هذه السياسة إلى نتائج كارثية على الجانب الفلسطيني عموماً لا سيما مواطني القدس الشرقية وبيوتهم، حيث أدت حرمان عشرات ألاف الفلسطينيين من منازلهم وطردهم من هذه المدينة في إطار سياسة الطرد الهادئ الذي تمارسه "إسرائيل "بحق هذه المدينة منذ عام1967م وحتى هذا اليوم،

وتحويلهم قانونياً من وضعية المواطن الأصلي إلى وضعية اللاجئ، وبناء مستوطنات جديد واستقدام عنصر يهودي لشغلها، وما يترتب على ذلك من وضعيات ديمغرافية واجتماعية وسياسية جديدة، علاوة على البعدين الأمني والعسكري لما تم هدمه ولما تم بناءه على أنقاضه، تبعاً لأهميته الجيوستراتيجية وموقعه والدور الذي يؤديه الموقع المسيطر عليه، والمهم أن سياسية التوسع العمراني في جوهرها سياسية مد سيطرة لا أكثر ولا أقل.

ثالثاً: إجراء مصادرة الأراضي:

يبرز هذا الإجراء من المنظور الإسرائيلي بوصفة إجراءاً أمنياً متعدد الغايات التي تتراوح ما بين السياسية والديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية متعدية ذلك من حيث المدى إلى غايات آنية وأخرى بعيدة المدى أي إستراتيجية، تصب بنهاية المطاف في خانة التوسّع الجغرافي والديمغرافي وتأمين المكتسبات والأمن.

من الناحية العملية إنّ وصف مصادرة الأراضي الفلسطينية بـ "الإجراء" هو تقليل من خطر هذه العملية الممنهجة والخاضعة للتسيس ، بل هي سياسة بحد ذاتها لها أسبابها وآلياتها بغض النظر عن شرعيتها أو عدمها ولها أهدافها، والأهم من ذلك أنّها ليست وليدة اللحظ الراهنة، فناهيك أن هذا البحث مضبوط بفترة زمنية محددة، إلا أن له فائدة منهجية وعملية تتمثل بكشف حقيقة هذه السياسة التي يعتبرها الباحث ظاهرة تاريخية قديمة قدم الاستيطان الإسرائيلي في فسطين والأدلة كثيرة منها على سبيل المثال قيام "إسرائيل "بمصادرة 24500 دونم من المساحة المذكورة حتى عام 1991 م من أجل بناء مستعمرات وأحياء يهودية في

القدس(٩)، وبالعودة تاريخياً لما بعد عام ١٩٦٧م، فيما يخص القدس الشرقية، نجد أنّ "إسرائيل " في مجال المخططات الهيكلية، قد ألغت جميع المخططات الهيكلية الأردنية الخاصة بالقدس الشرقية، ووضعت مخططات أنذاك هدفها الأساسي منع البناء الجديد في الأحياء العربية، حيث خصّصت 11 % من هذه الأراضي للبناء(10) ، وبرأي الباحث كانت هذه الإجراء من المنظور النفسي تنمّ عن مخاوف أمنية من جهة ورغبة توسعية من جهة ، وتضييق الخناق على المواطن الفلسطيني من جهة أخرى، وتقليص الرقعة الجغرافية الفلسطينية عبر تقطيع أوصالها جغرافياً، فلا وحدة أجزاء ولا توحّد، وانفصال نفسي– اجتماعي، وتسهيل إحكام قبضة أمنية، والأدلة على ما يُثبت كلام صحة هذا الكلام، قيام "إسرائيل "بشق أربعة شوارع داخل القدس الشرقية هي شوارع 9 الذي يربط رموت وبسجات زئيف والتلة الفرنسية وشارع هار تسوفيم (جبل الزيتون) لتسهيل عبور المستعمرين من معاليه أدوميم للقدس وشارع 4 بيغن الذي لا توجد تفاصيل حوله ، والهدف العملي ذو الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية من وراء هذا التصرف يكمن في استكمال فصل شامل للأحياء العربية عن بعضها، وإلى هذه المآرب تنتهي أهداف سياسية مصادرة الأراضي الفلسطينية عموماً وأراضي شرقي القدس خصوصاً.

رابعاً: إجراءات بحق الأماكن المقدسة:

توصف هذه الإجراءات بكونها سلسلة من الخطوات الهادفة إلى ضرب الهوية الدينية للشعب الفلسطيني عبر إفقاده أجزاء من خصوصيته الدينية والنيل من

قداستها بوسائل قانونية من قبيل فك الالتصاق بين المكان الديني والمواطن الفلسطيني من جهة وتوجيه ضربات مباشرة لقدسية المكان الديني.

إنّ الإجراءات التي نفذّتها "إسرائيل "في المجال الديني ضد الفلسطينيين في القدس عموماً والقدس الشرقية خصوصاً تثبت بشكل أو بأخر أنّ التوسّع الإسرائيلي، كان ومازال يأخذ العديد من المسارات منها الاقتصادي والديني والعمراني ... الخ، والدليل ما قامت به "إسرائيل "بعد احتلال المدينة في عام ١٩٦٧م رفضت "إسرائيل "الاعتراف باتفاقية الوضع القائم التي عدلتها بريطانيا والتي أضافت بموجبها ساحة حائط البراق كمكان مقدس لليهود والذي يُعتبر الحائط الغربي للهيكل وفق الرواية اليهودية(11)، فهذا توسّع ديني وهو بحد ذاته متعدد الغايات، فليست أهدافه دينية فقط بل اجتماعية وسياسية، والأخطر هو الأبعاد الأمنية تحت ستار التوسع الديني والأدلة كثيرة منها سن قانون المحافظة على قانون حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة كي تسمح بدخول اليهود إلى ساحات المسجد الأقصى والصلاة فيه، رغم ما ينتشر من أدلة تاريخية حول بطلان حجج اليهود، والتي هي بحث بحد ذاته. والجدير بالإشارة أن هذه القوانين أردفت بجملة من الإجراءات منها عدم وضع قائمة للأماكن المقدسة للمسلمين، حيث يسهل دخولها، وإجراء ما يريدون من تغييرات من قبيل محاولة السيطرة على قبر راحيل (مسجد بلال) أو اقتسامها مع المسلمين(١٢)، إضافة إلى المثال الأكثر وضوحاً ألا وهو القيام بأعمال الحفريات أسفل المقدسات الإسلامية خاصة أسفل المسجد الأقصى الذي يقع شرقي القدس مخالفة بذلك حتى قوانينها التي تمنع المس بالأماكن المقدسة، وتعد العدة لافتتاح كنيس يهودي أسفله بعد أن هيأت

الأرضية لذلك، وهذا دليل صارخ على أن ما قامت به وتقوم من إجراءات دينية ليس لخدمة الدين بل لغايات متعدّدة تتعدّى التلاعب بالإرث التاريخي لفلسطين والهوياتي لعربها المسلمين، وما تفعله في سبيل تغليب العنصر اليهودي وتحكيه بمفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والدينية في القدس الشرقية خاصّة وفلسطين عامّة.

خامساً: عملية التهويد الإداري:

عملية تغريب إداري، تشّمل المؤسسات الإدارية الفلسطينية البلديات، المحاكم، الجامعات، تستهدف إحلال إدارة جديد بهيكليه مؤسساتية حديثة قائمة على الطراز الإسرائيلي وفق مقتضيات السيطرة المتعددة المستويات والأبعاد ومتطلباتها، فكان من الطبيعي نقل مؤسسات وإحلال أخرى مكانها، بما يعزز النفوذ والمكاسب الإسرائيلي في شرقي القدس، وبالطبع الأدلة كثير منها على سبيل المثال إصدار قرار إسرائيلي بموجب الصلاحيات المخولة لوزير الداخلية إبان احتلال الجزء الشرقي من القدس، بحكم قرار ضم المدينة، قرارا بحل البلدية الأردنية وحل مجلس أمانة القدس العربية، ودمجها بالبلدية الإسرائيلية، وللتدليل أكثر فقد ألغيت المرافق والخدمات العامّة العربية ونقل قسم منها إلى خارج المدينة(١٣).

والملاحظ أن نقل المؤسسات ذات الطابع الإداري تميز بالشمول وتعدّد المستويات، فلم يقتصر الأمر على البلديات بل تعدها إلى المحاكم مثلاً والدليل إلغاء المؤسسات القضائية الإسلامية الرسمية في القدس وتحويلها إلى محكمة الشرعية الإسلامية في مدينة يافا المحتلة عام ١٩٤٨م، وليس فقط المحاكم

الشرعية بل بأنواعها كافّة كالمحاكم المدنية، كذلك ألغيت المحاكم المدنية على مختلف أنواعها، وحلّت مكانها المؤسسات القضائية الإسرائيلية، تم في إطارها نقل وزارة العدل الإسرائيلية إلى القدس الشرقية(١٤).

كما عمدت "إسرائيل "إلى إفقار المناطق الفلسطينية من المقومات الحضارية التي تختزن هويتها ومعالمها بقية مسح معالم هذه الهوية ونسبها لغير العرب الفلسطينيين بأديانهم كافة، وهي محاول جادة لضرب تاريخ هذه الدولة المحتلة، وإضفاء صبغة يهودية عليه، والأدلة كثيرة ومنها تم استنباط هذه الفكرة مثل استيلاء "إسرائيل" على المتحف العربي الفلسطيني ونهبت كل محتوياته وفي مقدمتها الآثار الثمينة والمخطوطات التاريخية وحولته إلى متحف يهود، كما قامت إسرائيل– حسب مركز المعلومات الفلسطيني– بإلغاء المناهج التعليمية العربية في المدارس الحكومية وفككت البنى التعليمية العربية وأغلقت مكتب مديرية التربية والتعليم العربي في القدس واستبدلته بوزارة المعارف اليهودية وألحقت المدارس العربية الإعدادية والابتدائية الحكومية بها، أما المدارس الثانوية العربية فتم إلحاقها ببلدية القدس الإسرائيلية وطالبت المعلمين والعاملين في سلك التعليم بتقديم طلبات عمل جديدة لها أو إلى بلدية القدس اليهودية(١٥). وعلى العموم إنّ المهم والخطير بالموضوع هو تهويد التعليم في فلسطين ونزع الصفة العربية والإسلامية عنه ورفع يد الدولة الفلسطينية عن التدخل به، وجعله من صلاحيات الحكومة الإسرائيلية وبطابع يهودي صرف، وإلى هذا المنتهى ذهب محاولات التطبيع الإداري الإسرائيلي.

سادساً: سياسة المعاضدة بالقوانين والقرارات اللازمة.

تنص هذه السياسية على قيام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بإصدار ما يلزم من قوانين وقرارات تمهد الطريق لاتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة، بحيث توفر لها التعاضد والتبرير، والأساس الشرعي والقانوني من وجهة نظرها.

إن جذور هذه السياسة قديمة وترجع بالتحديد لفترة إعلان قيام الكيان الإسرائيلي ١٩٤٨م، والملاحظ بخصوص الاتجاهات التي أخذتها وتأخذها القرارات والقوانين الإسرائيلية، أنّها تذهب بالاتجاهات التي تخدم أي إجراء "إسرائيلي" يعزز لهم الأمن من وجهة نظرهم، ويضمن لهم البقاء والسيطرة والتوسّع، والمراجع لهذه القرارات يلاحظ كيفية تركيزها حول الاستيطان ومصادرة الأراضي وتهجير الفلسطينيين ونقل مقرات المؤسسات الهامة والإجراءات الأمنية الهامّة، وفيما يلي سيذكر الباحث مثال حي عن كل حالة وفق ما يلي:

أولاً: مصادرة أراضي: فرض على القدس القانون الإسرائيلي "ترتيب السلطة والقانون" الصادر في ١٩٧٦/٧/٢٦م الذي يخول بموجبه الحكومة بضم أية مساحة من أرض "إسرائيل "السابقة إلى حدود دولتها(١٦).

ثانياً: نقل مراكز المؤسسات الهامة: في عام ١٩٨١م سنت الكنيست الإسرائيلي قانوناً جديدا تحت أسم القدس عاصمة "إسرائيل " وتحدث القانون عن القدس الكاملة والموحدة، وبموجب هذه القرارات نقلت المؤسسات الرسمية التي ترمز للسيادة الإسرائيلية مثل مقر الكنيست ومقرات الحكومة ورئاسة الدولة ومحكمة العدل العليا إلى القدس، أما القدس الشرقية فقد نقلت إليها مقرات وزارة العدل وحرس الحدود والشرطة الإسرائيلية وغير ذلك من المؤسسات(١٧).

ثالثاً: إجراءات بحق المواطن الفلسطيني: أصدرت محكمة العدل الإسرائيلية قرارا في عام ١٩٨٨ اعتبرت فيه سكان القدس الشرقية سكان دائمون وليسوا مواطنون، لا يحق لهم الحصول على كل الامتيازات التي يحصل عليها اليهودي في المدينة (١٨).

رابعاً: التصرّف بأملاك المهجّرين قسرياً: في عام ٢٠٠٤م منحت قرارات الحكومة القيّم على أملاك الغائبين في القدس الشرقية صلاحيات كبيرة ومتعددة من بينها الحق للقيم بالتصرف المطلق بهذه الأراضي بما في ذلك بيعها(١٩).

خامساً: الرصد المالي لعد الإجراءات الإسرائيلية: في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥م، أقرت الحكومة الإسرائيلية ميزانية بـ٦٨ مليون شيكل (١٥مليون دولار)، لتطوير ساحة البراق وتأسيس مركز للزوار فيها على مدى خمسة أعوام(٢٠).

سادساً: قرارات لدعم الاستيطان والتوسّع: قرار الحكومة الإسرائيلية في عام ٢٠٠٩م بالموافقة على بناء ٩٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة جيلو في القدس الشرقية قد يكون "خطيرا جدا"، من منطلق الاعتقاد بأن الإجراءات الاستيطانية توفّر الأمن لها (٢١).

ما يمكن استنتاجه مما سلف يسجّله الباحث بما يلي أن الآلة السياسية الإسرائيلية سخرت المنظومة القانونية كأداة لتبرير ومعاضدة ما أقدمت عليه من إجراءات في فلسطين ضد شعبها وأرضها، لا بل إن "إسرائيل "في ظل ما واجهها من أوضاع مستجدة قد قامت باستحداث منظومات قانونية جديدة واكبتها بشكلها

ومضمونها مع نوعية الإجراء الذي كانت تقوم به، وهذا أيضاً يندرج في سياق توظيف القانون لتحقيق أغراض سياسية بحته، علماً أن هذه القوانين لا يمكن وصفها بالقوانين السوية علاوة على مخالفتها للقوانين الإنسانية والدولية.

سابعاً: إجراءات بحق المواطنين الفلسطينين:

هي جملة الممارسات التي نفذتها الحكومات الإسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين والتي تراوحت من استهدافهم بهويتهم وصولاً إلى الممارسات التي تستهدف تاريخهم وثقافتهم وجغرافيتهم ووجودهم بحاضره ومستقبله، ولقد غلب على هذه الإجراءات والممارسات الطابع الغير ودي والإقصائي والقسري واللانساني، وجاءت بأغلبها مخالفة للقوانين الدولية والتي لاقت انتقادات عالمية لا سيما في مجال حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، حيث لم تسلم مصدر عن الجمعية العامة قرارها الذي اتخذته في عام ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨م في الدورة الثالثة والستين، بناء على تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، وجاء فيه إن الجمعية العامة إستناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل(٢٢) ، وإذ تؤكد أن هذه الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان يجب أن تحترم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (٢٣)، وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وانتقدت تشييد الجدار الذي بنته "إسرائيل" في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، والنظام المرتبط به، يخالفان القانون الدولي، وأكدت مخالفة ما يجري عل الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس

الشرقية يتناقض مع اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩م.

وبالمجمل جاءت أغلب الممارسات الإسرائيلية عدائية بطابعها وطبعها ضد حقوق الإنسان في فلسطين عموماً، وعلى مشهد القوى العالمية الكبرى دون أي رادع يذكر مع الاكتفاء بانتقادات شكلية لا تضر ولا تنفع، شجعت الإسرائيلي على الاستمرار بممارساته في ظل الخنوع العالمي ل"إسرائيل "وداعيميها.

استناداً إلى ما تم تناوله من إجراءات بالشرح والتحليل فإنّه يمكن تعريف الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية تعريفاً اصطلاحياً مفاده أنّها جملةٌ من الوضعيات التي حرصت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على اتخاذها وفقاً للشاكلة التي تخدم أغراض التوسّع والضم وتحصيل أسباب الأمن لإسرائيل، والتي قادت بالمجمل إلى فرض وقائع وترتيبات جديدة في القدس بشكل عام ومنطقة شرقي القدس بشكل خاص، والتي تصب في خانة السيطرة والتمدّد الإسرائيليين، ولقد جاءت هذا الإجراءات من قبل "إسرائيل "مدفوعة بالعديد من العوامل التي أوجبت عليها التحرّك بما يحقق لها أمنها ويضمن استقرارها واستمراها، وأما علاقة هذه الممارسات بالمشاريع الإسرائيلية التي وضعت وفقاً لتصورات ورؤى كبار سياسي ومفكري "إسرائيل "، فقد جاءت ترجمة لما تضمنته من تعليمات وتوجيهات عكست رؤيتهم لكيفية تحقيق أمن واستقرار وتقدم "إسرائيل "عبر التخلص من وضعيات جغرافية وإدارية وسياسية واقتصادية كانت قائمة والعمل على خلق وضعيات جديدة عبر سلسلة الإجراءات التي ذكر الباحث أهمها وفق ما تم تناوله سابقاً.

ثالثاً: تقييم فاعلية الإجراءات الإسرائيلية في شرقي القدس.

بناء على ما تم مناقشته من إجراءات يتبين بالاستنتاج أنّ دراسة الإجراءات الإسرائيلية في شرقي القدس تمد الباحث بأهم الخلاصات حول أهداف "إسرائيل "منها، من منطلق العلاقة الجدلية بين دراسة الإجراءات الإسرائيلية وأهدافها، إذ تعتبر هذه الإجراءات مقدّمة منطقية لمعرفة أهدافها في القدس الشرقية، والتي يمكن استنتاجها استناداً إلى الاتجاهات التي اتخذتها من جهة والمواضيع التي ركزت عليها، فقد تمحورت بأغلبها حول الأمن ، الاستيطان، تهجير السكان، الحدود، تهويد المؤسسات بمختلف أنواعها، الصفة القانونية للمواطن الفلسطيني، والتحصينات الدفاعية وغير ذلك من الإجراءات التي نفذتها "إسرائيل" في الفترة الممتدة من تاريخ السيطرة على القدس الشرقية لغاية زمن هذه الدراسة أي (٢٠٠٩م-٢٠١٠م)، توحي بما لا يدع مجالاً للشك إلى عمدها على تحقيق أهدافٍ محورية تتمثّل بمحاولات السيطرة على القدس ككل وصولاً إلى العمل على تهويد القدس، بالشكل الذي يحقق الحلم الإسرائيلي المتمثّل بجعل القدس عاصمة لإسرائيل، وفيما يلي شرح لها:

أولاً: تهويد القدس: المحاولات المستمرة من قبل السلطات الإسرائيلية من أجل نزع الهوية الإسلامية والمسيحية التاريخية من مدينة القدس وفرض طابع مستحدث جديد وهو الطابع اليهودي، فمنذ أن قامت "إسرائيل "باحتلال مدينة القدس عام ١٩٦٧م، وهي تعمل جاهدة للسيطرة عليها، وتغيير معالمها بهدف تهويدها، وإنهاء الوجود العربي فيها، وقد استخدمت لأجل ذلك الكثير من الوسائل، وقامت بالعديد

من الإجراءات ضد المدينة وسكانها، حيث كان الاستيطان في المدينة وفي الأراضي التابعة لها أحد أهم الوسائل لتحقيق هدف اليهود الأساسي تجاه مدينة القدس.

ثانياً: هدفت الإجراءات التي تم اتخاذها في عام **(٢٠٠٠م-٢٠١٠م)** إلى تكريس التوجّه نحو اتخاذ القدس عاصمة "لإسرائيل"، حيث منذ أن قامت "إسرائيل" باحتلال مدينة القدس عام ١٩٦٧م، وهي تعمل جاهدة للسيطرة عليها وتغيير معالمها بهدف تهويدها وإنهاء الوجود العربي فيها، بحيث تكون القدس عاصمة للشعب اليهودي(٢٤)، ومقراً الحكومة الإسرائيلية بما فيها الرئيس والبرلمان والمحكمة العليا.

ثالثاً: كان العمل دؤوباً لتحويل الوجود الإسرائيلي في فلسطين خصوصاً وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً إلى وجود مؤبّد لا يقبل النقاش معتمدة على الدعم الدولي لا سيما القوى الكبرى التي تتخذ من "إسرائيل" قاعدة متقدمة لها.

رابعاً: تهجير وتفريغ القدس الشرقية والكبرى من السكان العرب، و حشر من تبقى من العرب الفلسطينيين في أحياء صغيرة غير قابلة للنمو والتطور السكاني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إيجاد أغلبية يهودية في القدس الشرقية.

خامساً: بناء الهيكل الثالث في الحرم القدسي الشريف، والمحافظة على سيادة "إسرائيل" على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

وكان من الطبيعي أن تظهر تجليات مبدأ الفعل ورد الفعل على شرقي القدس التي استهدفها الإسرائيلي بجملة الإجراءات سالفة الذكر، حيث نجم عنها العديد من المفرزات السلبية التي استنتجها الباحث ويوجزها بما يلي:

١. ضم مساحات من القدس الشرقية إلى القدس الغربية وتقليص الآمال بأنّ تكون القدس الشرقية عاصمة للسلطة الفلسطينية والتمهيد لتكون القدس بأكملها عاصمة لـ"إسرائيل "من جهة ويهودية بالكامل من جهة أخرى.
٢. نسف المنظومة القانونية الفلسطينية عبر حزمة القرارات التي أصدرتها الحكومات الإسرائيلية التي لم تقتصر على الجانب السياسي بل تعدتها إلى جوانب أخرى من قبيل نقل ملكية الأراضي الفلسطينية إليها.

٣. حرمان المواطنين الفلسطينيين من حقوقهم وواجباتهم، وهجرتهم لخارج فلسطين بفعل الممارسات الإسرائيلية، واختراق حرمة الأماكن المقدسة والوقائع التاريخية الخاصة بالقدس عموماً والقدس الشرقية خصوصاً لا سيما الأماكن المقدسة.

٤. غلبة الطابع الإداري على الممارسات الإسرائيلية بدليل تأخير المخططات الهيكلية للمناطق العربية للقدس، وتسييس المسألة الديمغرافية عبر التحايل على سكان المقدس من حيث اعتبارهم سكان أو مواطنين.
٥. بناء شبكة من المستوطنات والمستعمرات بهدف توسيع البقعة التي تسيطر عليها "إسرائيل "وتثبيت أركانها، وتقطيع أوصال القدس الشرقية خاصة

والقدس عموماً بدليل ما تم تسميته بجدار الفصل(٢٥)، الذي يمثل محاولة لإعادة رسم الحدود بما يروق للإسرائيلي.

٦. التحايل على الصفة القانونية للعربي الفلسطيني في القدس الشرقية وخرق حقوقهم، علاوة على إحداث خلل بالتركيبة الديمغرافية للقدس الشرقية، والقيام بمحاولات سلخ فلسطين عن هويتها العربية والإسلامية من جهة ومحاولات فصل جغرافية الأرض عن هويتها التاريخية.

وبالتالي نجحت الإجراءات "الإسرائيلية" بتكريس إنجازات واقعية في الداخل الفلسطيني، وأسهمت بدورها في تحقيق مكاسب دولية أولها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وثانيها حركة التطبيع مع " اسرائيل "، وهذا ما سيتم شرحه بالتفصيل في المبحث الأخير.

رابعاً: أسباب نجاح "إسرائيل" بتكريس مظاهر التهويد داخلياً وخارجياً.

بالاستناد إلى ما قامت فيه إسرائيل من إجراءات في شرقي القدس فإنّه لم يتبقى شكل من أشكال التهويد إلا ونفذته، والغريب في الأمر نجاحها بسهوله في ذلك دونما أية عوائق تذكر؛ الأمر الذي يعزيه الباحث إلى جملة من الأسباب الداخلية والخارجية.

أسباب نجاح "إسرائيل" بتكريس مظاهر التهويد داخلياً وخارجياً هي مزيج من الأسباب الداخلية والخارجية التي تتعلّق بعدم فاعلية السياسات والآليات التي أتبعتها الدولة الفلسطينية لمواجهة التهويد بالقدس ككل نتيجة ضعف موقعها الداخلي والدولي، ومن بين هذه الأسباب من وجهة نظر الباحث ما يلي:

١. شكلية الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الفاعلة على الساحة الفلسطينية، والتي لا تخدم أغراض إزالة مظاهر التهويد أو بالحد الأدنى مكافحتها، مما يقود إلى عدم فاعلية هذه المؤسسات، ومنها مثلاً مؤسسات تابعة لمنظمة التحرير مثل المؤتمر الوطني الشعبي للقدس، ودائرة شؤون القدس التي ينحصر دورهما في أنشطة إعلامية خاصة بالقدس فقط، ومرجعيات السلطة الفلسطينية(٢٦)، وهي محافظة القدس للحفاظ على الأمن والأخلاق.

٢. عدم لحظ أي خطة وطنية تأخذ بالحسبان سبل مواجهة التهويد كعملية إسرائيلية ممّنهجة تستهدف استبدال الواقع والهوية بواقع وهويات أخرى، وعدم توفّر الإمكانيات البشرية والمادية بالأصل لهذه المهمة.

٣. الدعم الدولي لإسرائيل في تنفيذ عمليات التهويد وتكريس مظاهره في الأراضي الفلسطينية؛ الأمر الذي يقابله تخلي عن دعم الفلسطينيين من قبل الوسطين العربي والإسلامي.

٤. إن عمليات التهويد تتم بالقوة العسكرية ومؤازرة أطراف دولية في حين استعصت قوة الأطراف المقاومة الفلسطينية على تشكيل عامل ردع ضد الإجراءات الإسرائيلية، وهذه حقيقة الواقع أن إيقاف عمليات التهويد هي جزء من إزالة الوجود الإسرائيلي من فلسطين؛ الأمر الذي لا يتم في الوقت الراهن إلا بحالتين لا ثالث لهما أولهما الانسحاب الذاتي الإسرائيلي وهذا مستحيل، والحالة الثانية تتمثل بالقوة العسكرية وهذا غير متوفرة فلسطيناً(٢٧)، وحتى الردع الذي تتكفل به اليوم سرايا القدس لا يرقى

لرتبة تحرير أو إيقاف عملية تهويد بأي مجال من مجالات الحياة في القدس عامة ليس فقط في شرقي القدس.

٥. بذلت حكومة الاحتلال الإسرائيلي جهداً حقيقياً يمكن رؤيته بشكل واضح من خلال الموازنة الضخمة المصروفة لصالح تنفيذ عمليات التهويد في القدس على الأصعدة كافة في حين الرصيد المالي للسلطة الفلسطينية لا يذكر.

٦. عدم التزام الجانب الإسرائيلي بشروط التفاوض وفق التفاهمات والاتفاقيات السابقة، وانحسار الموقف الفلسطيني في دائرة "رد الفعل" فقط، دون تخطيط أو تنظيم، مما أدّى إلى استمرار هبوط سقف المطالب والمساومات المجانية دونما إحراز أي نتيجة تذكر بمجال إيقاف عمليات التهويد.

٧. شكلية الدور الذي تؤدّيه المنظمات الدولية في هذا المجال وعدم تمخض أي نتائج ذات تأثير فعلي على أرض الواقع.

بالنتيجة إن ما سلف من أسباب شكّلت وما تزال عائقاً حقيقياً أمام الممارسات الإسرائيلية في جميع أرجاء فلسطين ليس فقط في القدس بشرقيها وغربيها بغض النظر عن محوريتها، فالتهويد والسيطرة خط عام التزمته السلطات الإسرائيلية ضد القدس أرضاً وشعباً من عام ١٩٤٨م، وما زال مستمراً ولطالماً أنّه لا يوجد وسيلة فاعلة محلية أو دولية للتصدّي له ، فالتهويد مستمر سواء في شرقي القدس أو غربيها.

خامساً: منعكسات عملية تهويد شرقي القدس على الصعيد الخارجي:

ركّز الباحث على إجراءات تكريس مظاهر التهويد خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠م لغاية عام ٢٠١٠م لكونها شِكّلت الأساس لما أتى بعدها، إضافة إلى أن الإجراءات التي تم الإقدام عليها خلال تلك السنوات من المستحيل إزالة أثارها، والخطير بالأمر أنّها نجحت بصبغ القدس بطابع يهودي في غربيها لدرجة كبيرة ، وبدرجة تماثل نظيرها الطابع العربي الإسلامي في شرقي القدس، ونتيجة ذلك كله أن إسرائيل نجحت في فرض نفسها كواقع دائم ومستقر في القدس الفلسطينية على سبيل التخصيص وفي منطقة الشرق الأوسط على سبيل العموم، ويظهر جلياً أن التطبيع كان سبباً وأداة بذات الوقت لتجعل من وجودها أمراً واقعاً غير قابل للزوال إلا بالقوة العسكرية، ولقد نجم عن هذا الواقع العديد من المنعكسات التي يوجز الباحث أخطرها بما يلي:

أولاً: السعي لجعل القدس عاصمة "لإسرائيل":

من المعروف أنّه لم يكن للولايات المتحدة سفارة في تل أبيب المدينة المعلنة "كعاصمة" رغم العلاقة الرعوية والأبوية بين "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكي، فمنذ نشأة "إسرائيل" في القدس وهي تحظى بدعم أمريكي لا محدود في المجالات كافّة، حيث التخطيط والتنسيق على أعلى المستويات، ومن بين هذه الخطط خطة تثبيت الوجود والاستمرار المتجسّدة بتثبيت مظاهر التهويد وتحديد عاصمة رسمية لها، فجاء إعلان ترامب بأنّ القدس عاصمة لإسرائيل ترجمة لهذه الخطط والمساعي على أرض الواقع.

وبالتحديد في ٦ /ديسمبر/ ٢٠١٧م اعترف الرئيس ترامب رسمياً بالقدس عاصمةً لإسرائيل، وذكر أن السفارة الأمريكية سيتم نقلها من تل أبيب إلى القدس، وبخصوص شرقي القدس أو القدس الشرقية حسب التسمية الإسرائيلية، لم يُشر دونالد ترامب في بيانه إليها كعاصمة دولة فلسطين في المستقبل، وقال إن اعتراف الولايات المتحدة لم يحلّ النزاع حول حدود العاصمة الإسرائيلية، وفي هذا إشارة إلى عدم التزام إسرائيل وداعميها بإيقاف مظاهر التهويد واقتطاع أجزاء إضافية من الأرض الفلسطينية لصالحهم(٢٨)، كذلك عدم التمسك بالوعود والتعهدات القانونية والدولية تجاه فلسطين سواء الجغرافيا أو الشعب وحتى السلطة السياسية بشكلها الراهن، علاوة على مخالفة الإعلان لما حصل في نوفمبر/شباط ٢٠١٧م، حيث صوتت ١٥١ دولة من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة على رفض العلاقات الإسرائيلية بالقدس (صوتت ست دول ضد القرار، وامتنعت تسعة دول عن التصويت). وعلى هذا الأساس الإعلان الأمريكي غير موافق للقانون الدولي(٢٩).

ولقد وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الإعلان بأنّه «حدث تاريخي» يعكس التزام ترامب بتعهداته، وأشاد بالقرار بأنّه "شجاع وعاد"، وطالب بقية دول العالم بالاقتداء بأميركا ونقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس المحتلة؛ الأمر الذي كشف المساعي الإسرائيلية لتعويم هذا الإعلان بغية الحصول على الموافقة الجادّة عليه كإجراء عملي تقدم عليه بقية دول العالم، كما توضح المصلحة الإسرائيلية التي نمّت عن الموافقة والحرص على استصدار هذا الإعلان وترجمته لواقع عملي.

وعلى العموم رغم المحاولة الأمريكية إلا أن الموقف الدولي فرض نفسه وهذا ما يعتبره الباحث حدثاً استثنائياً غير مألوف رغم المنظومة القانونية لمنظمة الأمم المتحدة، ولقد عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اجتماعاً طارئاً في /٧ ديسمبر/كانون الأول، حيث أدان (١٤) عضوًا من أصل (١٥) قرار ترامب، وقال مجلس الأمن إن قرار الاعتراف بالقدس كان انتهاكًا لقرارات الأمم المتحدة والقانون

الدولي(٣٠)، ورغم ذلك لم يتمكّن من إصدار بيان دون موافقة الولايات المتحدة، ليأتي الإعلان بوصفة التزاماً سياسياً وقانونياً أمريكياً تجاه "إسرائيل"، كما يواصل استمرار الدعم لها في تكريس وجودها بالشرق الأوسط، وانكشاف حقيقة ما تتظاهر به إعلامياً وسياسياً في المحافل الدولية، والمقصد من التصرّف الأمريكي تثبيت وجود "إسرائيل" الأبدي باعتبارها – من منظورهم – دولة بعاصمة مع المقومات الأخرى، للوصل لغاية الاعتراف بها وفرضها على المحيط، ومن هنا جاء التطبيع الجزئي نتيجة لهذه الحركة، ولو نجحت لكان التطبيع أوسع بكثير، وبالطبع لا يمكن القبول بمقابلة القدس بما لها من إرث حضاري وثقافي وتاريخي بكيان مصطنع قام بالقوة وعلى أسس غير شرعية، لذا لا يمكن القبول بفكرة أن تكون القدس عاصمةً للكيان الإسرائيلي.

ثانياً: التطبيع مع "إسرائيل" (اتفاق إبراهيم):

اتفاقيات إبراهام (הסכמי אברהם) جملة الاتفاقيات التي عُقِدت بين إسرائيل ودول عربية (بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وبين إسرائيل والبحرين) برعاية الولايات المتحدة صدر في 13/ أغسطس/أب/ ٢٠٢٠م (٣١)، ومضمون التطبيع قيام علاقات بين الطرفين بالمجالات كافة وعلى شتّى المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وغيرها، والاعتراف بإسرائيل كدولة، إجبار الفلسطينيين وإخضاعهم وإقناعهم بفكرة التطبيع والتعايش معها، والخروج من معادلة الصراع العربية – الصهيوني، وتعزيز مكانة إسرائيل سواء في المجتمع الدولي والأمم المتحدة، والاستسلام لفكرة أن الوجود إسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط غير قابل للزوال في ظل الدعم الدولي الذي يقدم لها وخصوصاً مع حالة عدم وجود قوة عربية قادرة على إزالتها لا سيما بعد تطبيق مشروع "الفوضى الخلاقة" بحذافيره والذي نجح بإضعاف الدول العربية التي تهدد أمن إسرائيل وفي

مقدمتها سورية، وتأتي حساباتهم من باب الواقعية السياسية التي تقوم على أساس مصالحهم وأمنهم ؛الآمران اللذان تلاقى مع إسرائيل والتطبيع معها.

وبالطبع لم يكن التهويد السبب الوحيد للتطبيع بل كان هنالك أسباب أخرى منها استخدام القوة العسكرية وتهديد أمن الشعوب والدول العربية المحيطة بها والتأييد والدعم الدولي ، وعدم وجود مقاومة فاعلة ترقى لمستوى مكافحة التهويد والتحرير، وشكلية المساندة العربية والإسلامية، إضافة إلى النظر إلى فلسطين عموماً كورقة سياسية رابحة علاوة إلى المتاجرة بالمنظمات الدولية وعدم فاعليتها بخصوص مطالب الشعب الفلسطيني.

إنّ التطبيع مع إسرائيل أمع غيرها هو أسلوب لحسم صراع ما عن طريق المفاوضات بأساليب سلمية، وبذلك تكون الدول العربية التي طبّعت مع "إسرائيل" قد قدّمت خدمة دبلوماسية لها هذا ما لم يكن نصراً على حساب قضاياهم العربية والإسلامية مبررين تصرفاتهم بمبررات المحافظة على الوجود ومقتضيات الاستمرار مستقبلاً لشعوبهم

جاء نتيجة الرؤى المبنية على الوقائع والتي كانت مظاهر التهويد أحدها وأهمها، ولكن رغم ذلك إلا أنّ هنالك أسبابٌ أخرى ليس البحث بصددها، وبالنسبة لإعلان القدس بأكملها عاصمة لإسرائيل فالقدس التاريخية الحضارية أكبر من أن تكون عاصمة لكيان مستحدث لا جذور حضارية له، إلا أن التشجع لدرجة الإعلان عن عاصمة لإسرائيل والتي هي ليست دولة هو بالجوهر نتاج نهائي لمرحلة التأسيس، وغايته حسم القضية الفلسطينية لصالح إسرائيل.

خاتمة البحث:

لقد سلّط هذا البحث التاريخي التركيز على مرحلة زمنية من تاريخ الوجود الإسرائيلي في القدس، خاصة الجزء الشرقي وما قامت به "إسرائيل "ممن تغييرات بهدف الاستيلاء النهائي عليه، لتمارس "إسرائيل "بذلك فن مقايضة صاحب الأرض على أرضه، مدعومة دولياً، في ظل تحرّكات شكلية للمنظمات الدولية علاوة على انعدام أي رد فعل عربي محلياً إقليمياً يذكر.

لقد تمثّلت الغاية من هذا البحث في الوقوف على الأهداف التي كانت "إسرائيل "تعمل على تحقيقها من وراء الممارسات التي نفذتها عملياً في القدس الشرقية، ولقد واجه الباحث صعوبة المراجع الأكاديمية، ترتيب الإجراءات وفق الترتيب الزمني للبحث على التوالي، وعلى الرغم من وضوح الأهداف التي توختها "إسرائيل "إلا أن تجميع الإجراءات كان بمثابة دليل توثيقي وتاريخي على ما أقدمت به "إسرائيل "من مظاهر تهويد على أرض الواقع في القدس الشرقية والغربية على حد سواء يمكن الاعتداد به.

ثامناً: النتائج والتوصيات:

توصّل الباحث في نهاية هذا البحث إلى جملة من النتائج استناداً إلى المعطيات التي تناولها بالدراسة في خضم خطته البحثية التي أعتمد عليها للتأكّد من صحة فرضية البحث من عدمها، مسترشداً من الناحية المنهجية بما يمليه عليه المنهجين التاريخي والتحليلي المناسبين لطبيعة البحث، بالاستناد إلى جملة من المراجع والمصادر ذات الصلة المباشرة والغير مباشرة بالموضوع، والتي تُطرح بوصفها مصدر ثقة عند الباحثين العرب والأجانب، والتي لا يمكن محاسبة الباحث

خارج نطاقها– مالم يتعلّق الأمر بمستوى ثقافته وعمق تحليله وعدم منطقيته في الطرح– في حال عدم صدق المعلومات الواردة فيها بما أن هذا أمر وارد، ومن هذا المنظور وعلى أساس هذا المنطق يمكن إيراد نتائج البحث وفق النقاط الآتية:

أولاً: بخصوص السؤال الرئيسي للبحث فقد أثبتت الإجراءات الإسرائيلية في شرقي القدس فاعليتها بتكريسها لمظاهر التهويد وتحويل الوجود الإسرائيلي بطابعه اليهودي إلى واقع عملي قاد بدوره إلى نتائج فعلية على الصعيد الخارجي تمثّلت بمحاولات جعل القدس ككل عاصمة "لإسرائيل" ودعوة الدول المحيطة بها للتطبيع معها من باب الاعتراف بالأمر الواقع.

ثانياً: تمثّلت أهداف "إسرائيل" من الإجراءات التي أقدمت عليها في القدس الشرقية، فقد ثبت للباحث بناء على ما درسه من إجراءات إسرائيلية صحة ما أفترضه والذي يتلخص بأن الإجراءات التي نفذتها "إسرائيل "في الفترة الممتدة من تاريخ السيطرة على القدس الشرقية لغاية زمن هذه الدراسة أي ٢٠٠٩م– ٢٠١٠م، كانت تعمل على تحقيق هدف محوري يتمثّل بمحاولات السيطرة على القدس ككل وصولاً إلى العمل على تهويد القدس، بالشكل الذي يحقق الحلم الإسرائيلي المتمثل بجعل القدس عاصمة لإسرائيل.

ثالثاً: تعدّدت المشاريع الاسرائيلية التي وُضعت حول القدس الشرقية منها مشروع ألون ومشروع "إسرائيل "الكبرى، مشروع غاليلي ومشروع فوخمان، مشروع دروبلس، مشروع نتنياهو، ولقد تناول أهمها بالشرح والتحليل، ونصت بأغلبها حول تكريس مظاهر تهويد القدس.

رابعاً: أبرز الإجراءات التي اتخذتها "إسرائيل "في القدس الشرقية سياسية التغريب الاجتماعي والسياسي، وإجراء مصادرة الأراضي، وجدار الفصل الطرد، وإجراءات بحق الأماكن المقدسة، وظاهرة التهويد الإداري، وما أصدرته من قرارات وقوانين ، وإجراءات ضد حقوق الإنسان ولقد تم تناولها بالشرح والتحليل وثبت بأنها مظاهر للتهويد هدفها النهائي السيطرة على القدس وتهويدها، ولقد كانت تلك الإجراءات في تلك الفترة أساساً وتمهيداً لما شهدته القدس في المراحل التي تلت تاريخ (٢٠٠٠م-٢٠٠٩م) لغاية اليوم.

خامساً: بخصوص النتائج التي ترتبت على الإجراءات الإسرائيلية فقد تم تناولها بالشرح والتحليل وذكرها في خضم البحث بشكل مفصل بما يغني عن إعادة تكرارها.

سادساً: أهداف الإجراءات الإسرائيلية تمحورت حول السيطرة على القدس، تهويد القدس، قيامها واستمراريتها، وتطبيع المحيط معها كواقع لا مفر منه.

سابعاً: إنّ أهداف البحث قد تحققت بالنسبة للباحث والتي تمثلت بالوقوف على الجذور التاريخية لمشكلة القدس الشرقية أو لشرقي القدس، والعمل على كشف أبرز المشاريع الإسرائيلية التي وُضعت حول القدس الشرقية، وشرح وتوضيح الإجراءات التي اتخذتها "إسرائيل "في القدس الشرقية، ومعرفة النتائج التي ترتبت على الإجراءات الإسرائيلية، واستخلاص الأهداف الإسرائيلي من الإجراءات التي أقدمت عليها في القدس الشرقية في فترة الدراسة.

ثامناً: لم يلحظ الباحث أثناء قراءته أي إجراء فلسطيني مضاد استطاع إيقاف الإجراءات الإسرائيلية ولا حتى التأثير عليها رغم ما جرى من انتفاضات شعبية فلسطينية:

١- الانتفاضة الأولى (يوم ٨ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٧م): نتج عنها الاعتراف الإسرائيلي الأميركي بسكان الضفة والقدس والقطاع على أنهم جزء من الشعب الفلسطيني وليسوا أردنيين.

٢- الانتفاضة الثانية (اندلعت في ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠م، وتوقّفت فعلياً في ٨ فبراير/شباط ٢٠٠٥م): نتج عنها استمرار الصهاينة "إسرائيل" في سياسة الاغتيالات والاعتقالات، والاجتياح لمناطق السلطة الفلسطينية، ورفض الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، بالإضافة إلى استمرار بناء المستوطنات واستبعاد عودة اللاجئين، واستبعاد الانسحاب لحدود حزيران ١٩٦٧م، جعل الفلسطينيين متيقنين بعدم جدوى عملية السلام للوصول إلى تحقيق الاستقلال الوطني.

تاسعاً: بالنسبة للتوصيات، كل بحث يلزم عنه نتائج وتوصيات، لكن مصداقية التوصيات تُستمد من واقعيتها وإمكانية تنفيذها، وهذا ما يتعذّر في حالة الموضوع المناقش في هذا البحث، لأن التوصيات هنا عبارة عن حزمة مضادة من الإجراءات المتخذة محلياً وعلى الصعيد العربي وهذا ما يصطدم بعوائق لا تعد ولا تحصى تمثّل بحثاً بحد ذاتها.

عاشراً: سينجم عن قراءة هذا البحث نوع من الضيق النفسي للقارئ سببه أن البحث يدرس فترة محدّدة زمنية مضت، أعقبها أحداث قلبت الموازين، وغيّرت

الحسابات التراتيب الداخلية والخارجية، لدرجة يشعر معها القارئ أنه معزول عن الواقع، ولكن رغم ذلك إن هذا البحث العلمي ذو وجهين أعطياه قيمة علمية مضاعفة ؛ إذ هو دراسة من جهة ووثيقة تاريخية من جهة، ولعل طبيعة البحث التاريخي تحتم على الباحث بحال رغب بانتهاج المنطق السليم، أن يلتزم بالانتقال بالدراسة من واقع الحال واللحظة الراهنة إلى الماضي أي الحديث عن تهويد القدس واتخاذها عاصمة الأمر الذي أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٦م، ومن ثم الرجوع إلى الإجراءات الإسرائيلية التي شكّلت الأساس لما وصل إليه الحال اليوم.

المراجع والمصادر:

١. حزان آنا، وأمنون رامون،١٩٩٥م – **ترسيم حدود القدس.** مركز القدس للدراسات الإسرائيلية، القدس، الطبعة الأولى ، ص٢٠.

٢. قبعة، كمال، ٢٠١٧م – **شرعنة الاستيطان: قراءة في قانون تسوية التوطين.** مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٦٨، ص٣.

٣. قبعة، كمال – **شرعنة الاستيطان: قراءة في قانون تسوية التوطين.** مرجع سابق.

٤. أحمد الأطرش، أحمد، ٢٠١٤م – **جغرافيا الاستيطان.** مركز مدار للدراسات الإسرائيلية. رام الله، ١٢.

٥. عليان الهندي، ٢٠٠٩م– **مستقبل القدس الشرقية وفق الرؤية الإسرائيلية.** هيئة التوجيه السياسي والوطني، القدس، ص٧.

٦. **المرجع السابق نفسه،** ص٨.

٧. **المرجع السابق نفسه ، ص ١٠.**

٨. بلنر إيتان، وأخرون،١٩٩٥م– **سياسة التمييز العنصري ومصادرة الأراضي والتخطيط والبناء في القدس الشرقية.** تقرير شامل، مركز بتسليم، ص ١١.

٩. بدهتسور رؤبين، ١٩٩٦م – **النصر المحير .** مؤسسة الكيبوتسات للنشر، الطبعة الأولى، ، ص ١٢٤.

١٠. حوشن مايه ، وميخال كورح، 2007 م – **معطياتك يا قدس.** (٢٠٠٥–٢٠٠٦م) الوضع القائم وتوجهات التغيير، معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، الطبعة الأولى، ص ١٢.

١١. نصر سعاد، ٢٠٠٦م– **المخطط الهيكلي للقدس.** الائتلاف من أجل القدس، الجزء الأول، ص٥.

١٢. عليان الهندي، ٢٠٠٩م- **مستقبل القدس الشرقية وفق الرؤية الإسرائيلية.** مرجع سابق، ص٧.

١٣. هاني العبد الله،١٩٩٢م- **سياسة رابين الاستيطانية والعودة إلى مشروع الون.** مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٣، العدد ١٢، ص ٢٧٢.

١٤. أسعد رزوق،١٩٦٨م- **"إسرائيل "الكبرى دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني.** مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، الطبعة الدراسية: ١٩٦٨م، ص ٥٧٧- ٥٨٠.

١٥. يعقوب عودة،٢٠٠٨م- **القدس تتحدث في ٤٠ عاماً على احتلالها.** مركز أبحاث الأراضي، الطبعة الأولى ، ص ٦.

١٦. معطيات حول مصادرة الأراضي في القدس الشرقية واستخداماتها، **تقرير صادر مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي(بيتسيلم)**، لعام 2002م ، ص١.

١٧. أرئييلي شئول وميخائيل سفارد،٢٠٠٨م- **الجدار الفاصل أمن أم طمع**. يديعوت احرنوت للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ص221.

١٨. خليل، عودة، وموسى، أحمد، ٢٠٠٥م- **الاستيطان اليهودي في مدينة القدس.** جامعة النجاح الوطنية، القدس، الطبعة الأولى، ص ٥٣.

١٩. جامعة بيرزيت، معهد الحقوق- **الوضع القانوني في فلسطين.** النظام القضائي في فلسطين، عرض توضيحي، متاح على الموقع الكتروني: www.lawcenter.birzeit.edu

٢٠. عليان الهندي،٢٠٠٢م - **سياسة الفصل والعزل.** هيئة شئون المنظمات الأهلية ، الطبعة الأولى، ص11 .

٢١. مجموعة من المفكرين،٢٠٠٧م – **الحوض التاريخي للقدس**. خيارات وبدائل ممكنة، مركز القدس للدراسات الإسرائيلية، الطبعة الأولى، ص304 .

٢٢. **نقلاً عن بي بي سي عربي،** مقال بعنوان: " تنديد أمريكي أوروبي بقرار "إسرائيل "توسيع الاستيطان" ، ١٤/نوفمبر/ تشرين الثاني، ٢٠٠٩م، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2009/11/091117

٢٣. **الأمم المتحدة،** مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣.

٢٤. عليان الهندي، ٢٠٠٩م– **مستقبل القدس الشرقية وفق الرؤية الإسرائيلية.** مرجع سابق، **ص**٧.

٢٥. **معطيات عن مصادرة الأراضي في القدس الشرقية والأراضي المحتلة،** نقلاً عن **المركز الإسرائيلي للمعلومات عن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة،** لعام ٢٠٠٢م، ص١.

٢٦. مؤسسة القدس الدولية، **أبرز المعطيات في شرق القدس في الذكرى ٥١ لاحتلاله.** مؤسسة القدس الدولية، القدس، ٤.

٢٧. **المرجع السابق نفسه،** ص٧.

٢٨. نوفل، أحمد – **ورقة علمية ضمن مؤتمر تهويد القدس وآليات المواجهة السياسية والإعلامية**. ص ٢٠٧.

٢٩. **قرار اتخذته الجمعية العامة في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨م،** الدورة الثالثة والستين، بناء على تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار.

٣٠. عبد الكريم يعقوب، **نقل السفارة إلى القدس.. مشروع الترشح الرئاسي الأميركي**، بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧م، متاح على الرابط الكتروني:
www.alquds-online.org/index.php?s=articles&id=517

٣١. مجموعة من الباحثين، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه التطبيع الخليجي عقب ٢٠٢٠ دراسة حالة (الإمارات _ البحرين) ، **المركز الديمقراطي العربي**، تاريخ النشر في ٢٧/سبتمبر أيلول/ ٢٠٢١م، متاح على الرابط الكتروني:
https://www.brookings.edu/ar/research/%D9